ISSN: 2706-6495

مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية (دراسة مقارنة)

Fighting corruption in the Kingdom of Saudi Arabia and international organizations (A comparative study)

إعداد الباحثة: ايلاف أحمد راشد النجادى

باحثة ماجستير في القانون، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية

Email: alnajadaelaf@gmail.com

الملخص:

لانتشار الفساد المرئي واللامرئي داخلياً ودولياً وتشعبه من خلال أجهزة الدولة وقطاعاتها كافة بشكل كبير، كان من الضروري إيجاد حلول لمجابهته والتصدي له، وذلك عبر المجتمعات الداخلية والدولية، وذلك بهدف الوصول إلى مستويات عالية من الشفافة والمصداقية بين المجتمعات الداخلية والدولية، ولأهمية هذه الظاهرة ولكونها من الأمور المعاصرة في المجتمعات والمنظمات الداخلية والدولية كان من الضروري تسليط الضوء على الجهود الداخلية والدولية المبذولة في سبيل التصدي لهذه الظاهرة والقضاء عليها، بالإضافة إلى إظهار أبرز أوجه التعاون المشتركة بين المجتمعات الداخلية والدولية في سبيل مكافحة الفساد والقضاء عليه.

حيث تكمن الغاية المرجوة من هذا البحث في بيان وتوضيح الدور الهام والضخم الذي لعبته المملكة العربية السعودية في سبيل إنشاء مجتمع يكاد يخلو من الفساد، وذلك عن طريق عدة أمور ترسي من خلالها مبادئ الجدية، والاستقرار، والحياد، بالإضافة إلى القيام بمجازاة كل من قام بعملية شكلت في ظاهرها وباطنها فساد.

ومن جهة أخرى القيام بتوضيح دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد والغاية التي ترجوها من ذلك، وذلك من خلال تسليط الضوء على أبرز المنظمات الإقليمية والدولية التي هدفت بدورها إلى مكافحة الفساد والتصدي له.

ولأهمية البحث كونه من المواضيع المعاصرة والمتجددة في المملكة سأنزله موضع المقارنة مع ما بذلته المجتمعات الدولية من جهود في مكافحة الفساد.

وأسفر البحث على إبراز دور المملكة والمنظمات الدولية في مكافحة الفساد من خلال الجهود المبذولة للتصدي له، وبذلك نوصي بضرورة تعزيز التعاون المشترك داخلياً ودولياً في مجال البحوث والدراسات المتخصصة بهذا الشأن، وإنشاء مركز إقليمي دولي بغرض تعزيز دور مكافحة الفساد والاستراتيجيات الداعمة له.

الكلمات المفتاحية: الفساد، المملكة العربية السعودية، المنظمات الدولية، مكافحة الفساد، هيئة، نزاهة، اتفاقيات.

ISSN: 2706-6495

Fighting corruption in the Kingdom of Saudi Arabia and international organizations (A comparative study)

Abstract:

With the spread of visible and invisible corruption internally and internationally and its diffusion through all state agencies and sectors, it was necessary to find solutions to confront and confront it, through the internal and international communities, with the aim of reaching high levels of transparency and credibility between the internal and international societies. Because of the importance of this phenomenon and its being a contemporary issue in societies and internal and international organizations, it was necessary to shed light on the internal and international efforts made in order to confront and eliminate this phenomenon. In addition to showing the most prominent aspects of joint cooperation between the internal and international communities in order to combat and eliminate corruption. Where the desired goal of this research lies in clarifying and clarifying the important and huge role played by the Kingdom of Saudi Arabia in order to establish a society almost free of corruption, through several matters through which it establishes the principles of seriousness, stability, and impartiality, in addition to punishing all Whoever carried out a process that constituted outwardly and inwardly corruption.

On the other hand, to clarify the role of international organizations in combating corruption and their desired goal, by shedding light on the most prominent regional and international organizations that, in turn, aimed to combat and confront corruption.

Because of the importance of the research as it is one of the contemporary and renewable topics in the Kingdom, I will put it in comparison with what the international communities have done in combating corruption.

The research resulted in highlighting the role of the Kingdom and international organizations in combating corruption through the efforts made to address it, and thus we recommend the need to strengthen joint cooperation internally and internationally in the field of research and specialized studies in this regard, and to establish an international regional center aimed at strengthening the role of anti-corruption and strategies supporting him.

Keywords: Corruption, Saudi Arabia, International organizations, Anti-corruption, Commission, Integrity, Agreements.

1. مقدمة البحث:

يعتبر الفساد من أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتشتد خطورته لما يتسبب به من معوقات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وغيرها من المخاطر التي تقوض أسس المجتمع وتعمل على خفض كافة مستوياته وخدماته المقدمة كالصحة والتعليم والقضاء وغيرها الكثير، لذا كان لا بد من البحث عن آليات وإجراءات من شأنها الضرب بيد من حديد على الفساد ومظاهره واجتثاثها من جذورها.

فالمتتبع لمظاهر الفساد يرى بشكل جلي هدمه للمجتمعات وإسقاط ركائزها، فما تبنى مجتمع مظاهر الفساد إلى وكان هو السبيل لإسقاطه وإنهائه.

ولخطورة الفساد ظهرت مساعي جليلة وعظيمة لمكافحته سواء على الصعيدين الداخلي والدولي، وذلك في سبيل القضاء عليه، وتحقيق مبادئ النزاهة والعدالة والمساواة داخل المجتمع، وتتكاتف المجتمعات بنفسها أو بالتشارك ببذل الجهود القويمة لمكافحته.

وعلى إثر ما سبق ولخطورة الفساد على المجتمعات الداخلي والدولي وتفشيه بين الأفراد والكيانات الداخلية والخارجية للدول نتناول في هذا البحث هذه الظاهرة وسبل مكافحتها في المملكة العربية السعودية وكذلك في المنظمات الدولية(دراسة مقارنة).

1.1. أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث الحالية من خلال ما يلي:

- تكمن الأهمية النظرية للبحث في أنها تتناول واحد من أهم المواضيع المعاصرة التي تمس المجتمع الداخلي والدولي، حيث تبرز مفاهيم الفساد وسبل مكافحته داخلياً ودولياً، في سبيل تحقيق مبادئ النزاهة والشفافية العادلة في المجتمعات الداخلية والدولية.
- تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في إبراز الجهود الداخلية والدولية في مكافحة الفساد ودورها الفعال بين المجتمعات الداخلية والدولية في الحث على القضاء عليه.

2.1. مشكلة البحث:

مشكلة البحث تكمن في بيان المساعي المبذولة من قبل المملكة العربية السعودية والمنظمات الداخلية في مكافحة الفساد ومظاهره؟ وهل يوجد هيئات متخصصة لغرض مكافحة الفساد في المملكة؟ ومدى نجاح جهود المملكة المبذولة مقارنة بالمجتمعات الدولية؟

لذا يثار التساؤل حول الجهود المبذولة داخلياً ودولياً لمكافحة الفساد، وصور مكافحته؟ وما هي أبرز وسائل التعاون الداخلية والدولية لمكافحة الفساد؟ والإجابة على هذه التساؤلات هو ما سنتناوله لاحقاً.

3.1. أهداف البحث:

نظراً لأهمية موضوع الفساد ومكافحته في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى سبل مكافحته في المجتمع الدولي ذهب بنا هذا البحث إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- مفهوم الفساد وأسبابه وآثاره.
- الجهات المعنية بمكافحة الفساد في المملكة والمجتمعات الدولية.
- الجهود الداخلية والدولية لمكافحة الفساد.
- سبل التعاون الداخلي والدولي لمكافحة الفساد.

4.1. منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي المتمثل بقراءة المراجع ذات الصلة بالبحث، والمنهج المقارن وذلك بعقد مقارنة بين الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في كلاً من المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية.

5.1. خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة وثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الفساد وأسبابه وأنواعه.

المبحث الثاني: جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد.

المبحث الثالث: جهود المنظمات اللإقليمية والدولية في مكافحة الفساد حول العالم.

الخاتمة (تتضمن أهم النتائج والتوصيات).

6.1. الدراسات السابقة:

أثناء بحثي لم أجد سوى قلة من المراجع التي تعنى بدراستي وندرة المتخصص منها في الإقليم السعودي، وأقربها لدراستي كان الآتي:

أ- أحمد سعيد، سعد، جهود المنظمات الدولية في الفساد الإداري: دراسة مقارنة، 2007م:

يهدف الباحث من هذه الدراسة إلى التعرف على مدى خطورة الفساد الإداري في غالبية الدول وبمستويات متفاوتة بالرغم من المجهودات الدولية في مكافحة الفساد بالإضافة إلى الجهود المبذولة من قبل كل الأطراف في العالم لتصدي له قبل وقوعه أو معالجته والحد منه بعد وقوعه.

في حين تتشابه هذه الدراسة معنا بالطرق إلى المجهودات الدولية وبيان أهم السبل الدولية المبذولة في مكافحة الفساد، إلى أنها تختلف عنا حيث سنؤصل هذه الدراسة على بيان مفهوم الفساد في المملكة العربية السعودية وأوجه مكافحته والدور الكبير لها والبارز في النطاق المحلي والدولي.

ب- سلوي، سباق، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، 2013 م:

في حين التشابه الكبير بين هذه الدراسة وموضوع دراستي في التحدث عن الفساد وأبرز أثاره ومظاهر مكافحته والتصدي له، وبيان أبرز التطورات التي حدثت في الدولة والحكومة في مكافحته بالإضافة إلى تخصيصها بيان أبرز الهيئات المتعلقة بمكافحة الفساد. وبالرغم من هذا التشابه الكبير إلا أنها تختص في مكافحة الفساد في دول الجزائر العربية وهوما يتصادم مع موضوع دراستي التي تختص في إقليم المملكة العربية السعودية.

ج- **محمد حسن، سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، 2019م:**

هدف الباحث من خلال الدراسة إلى بيان وتوضيح مفهوم الفساد وأنواعه وأهم الأسباب التي أدت إلى انتشار واستفحال ظاهرة الفساد وجرائم الفساد، كما سيقوم بتوضيح أهم جرائم الفساد التي تناولتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الأثار المترتبة على جرائم الفساد على عديد من المستويات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية ، وقد توصل إلى جملة من التوصيات ولعل من أبرزها أهمية التركيز على أهم المخرجات والضمانات التي تقوم بها المنظمات الدولية والمجتمع الدولي مع التطرق السطحي لأبرز هيئات مكافحة الفساد حول العالم والمجتمع العربي منها المملكة العربية السعودية.

في حين تناولت دراستنا التعمق والتفصيل حول دور المملكة في مكافحة الفساد وكافة الطرق والأوجه الذي بذلتها في سبيل مكافحة الفساد وبيان دورها الكبير في الحد من انتشار ظاهرة الفساد في الأجهزة العاملة في المملكة بشقيها العام والخاص.

المبحث الأول: مفهوم الفساد وأسبابه وأنواعه

تمهيد وتقسيم:

تعد ظاهرة الفساد في وقتنا الحالي من أبرز الظواهر انتشاراً وتفشياً في مختلف بقاع الأرض، ومن اعقدها وأشكلها، ليس من ناحية انتشاره وسرعة توسعه في الأقاليم المحلية والدولية حول العالم فحسب، بل وأيضاً لاعتماده على ظاهرة الحبال الخفية[1] الذي تؤدي مع الوقت لصعوبة بلورته وتحديد النواة الأولى له.

ولكون المملكة في عصرنا الحاضر برزت بشكل كبير في مكافحة الفساد والسعي لكسر أصره وكشف حباله الخفية، فقد عنيت بدراسة دورها الكبير في مكافحة الفساد وظواهره. ومن هذا المنطلق وحتى نصل إلى جوهر بحثنا فقد خصصت هذا المبحث ببيان المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالبحث مطلب أول، ثم انتقلت لاستظهار أبرز الأسباب والآثار المترتبة على الفساد مطلب ثاني، وذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** مفهوم الفساد ومظاهره.
- **المطلب الثاني:** أسباب الفساد وآثاره.

المطلب الأول: مفهوم الفساد ومظاهره

الفساد من الظواهر الخطيرة والمتفاوتة الشدة والتأثير على المجتمعات الداخلية والدولية، ومتعددة الصور والأبعاد، كما أن لها مفاهيم ومظاهر مختلفة ومتنوعة، يتناول هذا المطلب بيان أبرز هذه المفاهيم والمظاهر.

أولاً: مفهوم الفساد:

1- الفساد في الفقه القانوني الداخلي:

– مفهوم الفساد في الفقه القانوني الداخلي:

تنوعت التشريعات الداخلية في تعريف الفساد وجرائمه، وعلى ضوء ما اطلعنا عليه نور بعض الأمثلة على ذلك:

---

[1] ظاهرة الحبال الخفية: وهو مصطلح يقصد به عندما يقوم فعل ما بشكل لا يرى بالعين المجردة بربط العديد من الأعمال لتحقيق مصالح خاصة يقصد بها إما شر أو خير. مثال: الفساد يقوم بالانتشار والتوسع عن طريق ربط الأعمال والأفعال المضرة بين الأفراد والمؤسسات لتكوين شبكة خفية تقوم بزعزعة كيان الدول والمؤسسات والكيانات الأخرى ابتداءً من الداخل ووصولاً إلى الخارج.

- عرفه محمود عبد الفضيل بأنه: "استعمال الوظيفة العامة للكسب الشخصي"، حيث قسمه إلى فساد كبير، وفساد صغير. (عماد داود،2004م) [1].

- بينما يرى ناصر عبد القاسم أن الفساد هو: "السلوكيات اللاأخلاقية للموظف العام". (عماد داود،2004م) [2].

- ويرى بعض فقهاء القانون أن الفساد ما هو إلا: "انحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونية". (حذيفة السامرائي،2019م)[3].

- ويرى البعض الأخر أن الفساد ما هو إلا "خروج الشيء عن الاعتدال أياً كان هذا الاعتدال، أو انتقاص صورة الشيء، واصابته بالعطب والاضطراب. "(شريهان أحمد،2018م)[4].

- **مفهوم الفساد في التشريعات الداخلية والأجهزة المعنية:**

بالنسبة للأنظمة السعودية قد لا يأتي المنظم بتعريف الفساد بشكل مباشر إلا أنه قد حارب الفساد من الشرارة الأولى له، وذلك عبر إصداره العديد من الأنظمة التي تعني في طياتها محاربة الفساد وظواهره إن لم ينص صراحة على ذلك. ومن أبرز الأنظمة التي تستقطب مكافحة الفساد في المملكة هي الآتي:

أ) نظام مكافحة الرشوة (1412هـ – 1992م).[5]

ب) نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (1426هـ – 2005م).[6]

ت) نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (1428هـ – 2007م).[7]

ث) نظام مكافحة الغش التجاري (1429هـ – 2008م).[8]

ج) تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (1432هـ – 2011م).[9]

ح) نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله (1439هـ – 2017م).[1]

---

[1] انظر: داود، عماد الشيخ(2004م). الشفافية ومراقبة الفساد. (بدون طبعة).(137ص).(بيروت).(مركز دراسات الوحدة العربية).(دار المنظومة).

[2] انظر المراجع السابق.

[3] انظر السامرائي، حذيفة عبود مهدي(2019م). الفساد: مفهومه وأنواعه وعلاجه في منظور الشريعة الإسلامية. (مجلة الجامعة العراقية). (العدد43، الجزء1). (162/161ص). (الجامعة العراقية – مركز البحوث والدراسات الإسلامية).

[4] انظر: ممدوح حسن أحمد، شريهان (2018م). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة ". المجلة القانونية، (المجلد 4، العدد 4). (5ص).

[5] انظر: موقع هيئة الخبراء، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/75e963c8-9ff3-4d10-88a4-a9a700f17f21/1.

[6] انظر: موقع هيئة الخبراء، https://laws.boe.gov.sa/boelaws/laws/lawdetails/905e11b3-4d66-496c-9c1b-ad240106367f/1.

[7] انظر: موقع هيئة الخبراء، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/25df73d6-0f49-4dc5-b010-a9a700f2ec1d/1.

[8] انظر: موقع هيئة الخبراء، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/de92c064-d09e-4c61-89cc-a9a700f1b471/1.

[9] انظر: موقع هيئة الخبراء، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/7d36fabe-eabc-42b0-a536-a9a700f2d66f/1.

خ) نظام مكافحة غسل الأموال (1439هـ – 2017م).[2]

أما فيما يتعلق بالأجهزة المعنية في مكافحة الفساد في المملكة فلم تأتي بتعريف مباشر وصريح للفساد، إلا أنه استشفاءً من وظيفتها الرئيسة المتعلقة بمكافحة الفساد ندرك المفهوم الأصيل الذي ترتكز عليه، ومن أبرز هذه الهيئات الآتي:

أ- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد(نزاهة):

حيث أوردت المنصة الوطنية الموحدة في موقعها الرسمي بأن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد(نزاهة) هي: " هيئة تعنى بالعمل على حماية النزاهة ومكافحة الفساد وجمع البيانات وإعداد الإحصاءات في الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة، كما تعمل على تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في التخطيط والمراقبة."(المنصة الوطنية الموحدة).[3]

ب - الجهات المعاونة لهيئة مكافحة الفساد(نزاهة):

ومن أهم هذه الأجهزة الرقابية المعنية في مكافحة الفساد والتي يستخلص من طبيعة وظائفها مفهوم مكافحة الفساد هي: هيئة الرقابة والتحقيق، ديوان المراقبة العامة، المباحث الإدارية، حيث تهدف هذه الأجهزة بمختلف مجالاتها وبالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد(نزاهة) إلى محاربة الفساد والتصدي له.

2- الفساد في الفقه القانوني الدولي:

– مفهوم الفساد في الفقه القانوني الدولي:

ويعرف الفقهاء الفساد على أنه:"السلوك الذي ينطوي على انتهاك القواعد القانونية الرسمية التي يفرضها النظام على مواطنيه". (محمد سعيد.2019م).[4]

وأيضاً عرفه الفقيه مانهايم (manhiem) بأنه: "سلوك منحرف عن الواجبات والقواعد الرسمية لتحقيق مكاسب شخصية أو عالمية. "(محمد سعيد.2019م).[5]

كما عرفه شتار بأنه: "(استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص، أومن أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أومن أجل تحقيق منفعة لجماعة، أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي". وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام، وانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل)."(شريهان أحمد، 2018م).[6]

فبنسبة لفقهاء القانون فإن الفساد يمثل الفعل الذي ينتج عنه انتهاك لقواعد أو واجبات فرضها المنظم في أنظمته الأساسية.

---

(1) انظر: موقع هيئة الخبراء، https://laws.boe.gov.sa/Boelaws/Laws/LawDetails/57694209-3eed-46c7-a5d8-a9ed012761d4/1.

(2) انظر: موقع هيئة الخبراء، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/0657dfce-95f8-463a-9d87-aa3900ec7b51/1.

(3) انظر: المنصة الوطنية الموحدة. https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC214.

(4) انظر: سعيد، محمد حسن(2019م). وسائل القانون الدولي لمكافحة الفساد. (بدون طبعة).(19ص).(بدون نشر).(جامعة الشرق الأوسط).(الأردن).

(5) انظر المرجع السابق.

(6) انظر ممدوح حسن أحمد، شريهان (2018م). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة". المجلة القانونية، (المجلد 4، العدد 4). (ص6).

- **مفهوم الفساد في المنظمات الدولية:**

عرفت الأمم الدولية الفساد منذ قديم العصور وسعت إلى وضع طاقاتها في الحد منه والقضاء على مسبباته، كما أنها عندما رأت أن ظاهرة الفساد ظاهرة تتسم بالسمية والوباء الخفي الذي يصيب الأجهزة العامة والخاصة والأفراد العاملين بهم ارتأت ضرورة التدخل والمناشدة الدولية للقضاء على هذه الظاهرة، حيث كانت هناك جهود مضنية بهدف مكافحة الفساد وإيجاد حلول جادة وفعالة لتضييق الأطر والأفعال المكونة لهذه الظاهرة.

ومن أهم هذه الأفعال ظهور الهيئات والمنظمات الدولية العامة والخاصة لوضع تعريفات تبين ماهية هذه الظاهرة، وكان من أبرزها التعريفات التالية:

الفساد وفق تعريف البنك الدولي هو:"(الاستغلال القصدي في انحراف تطبيق القوانين والأنظمة الواجب مراعاتها

- من أجل تحصيل منفعة للموظفين الحكوميين وبشكل غير مشروع). [محمد سعيد ونزار العنكبي، 2022م].[1]
- كما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه:"(استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه بشكل مباشر أو غير مباشر)."[عيسى الحليان، 2014م].[2]
- عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه:"(كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته)."[شريهان أحمد، 2018م].[3]
- كما قدمته الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بأنه: "كل ما يتصل بالاكتساب غير مشروع، أي من غير وجه حق وما ينتج عن عنصر القوة في المجتمع: السلطة السياسية، والثروة في جميع قطاعات المجتمع)."[شهيرة بن النية، 2020م].[4]

ثانياً: مظاهر الفساد:

يأخذ الفساد صوراً عديدة، لعل أبرز ما درج عليه بين الفقهاء والباحثين من صور للفساد هو الآتي:

1) الفساد الأخلاقي:

وهو الانسلاخ عن المبادئ والقيم والسلوكيات والأخلاقيات الحميدة واستبدالها بقيم وأفعال شاذة في المجتمع الوطني، وغالباً ما يتعلق الفساد الأخلاقي بصفة الشخص وما يبدر منه من سلوك وتصرفات مشينة نتيجة هذا الانسلاخ الأخلاقي، ومن أبرز صور هذا النوع المتعلقة بالطبيعة الوظيفية هو قيام الموظف بأفعال خادشة للحياء داخل أو خارج أماكن العمل، أو قيامه باستغلال السلطة الوظيفية لتحقيق مأرب شخصية خاصة به أو بمن يقربه، أو الجمع بين وظيفته مع وظيفة أخرى دون إذن من الجهة المختصة، أما فيما يتعلق بالطبيعة الاجتماعية للفساد الأخلاقي فإنه يتمثل بانتشار أفعال الرذيلة والدعارة والسلوكيات المخالفة للذوق العام، ويستوي أن يقوم بأحد هذه الأفعال شخص بذاته أو عن طريق الجماعات.

---

(1) انظر: سعيد، محمد حسن والعنكبي، نزار جاسم (2022 م). *وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد*. (بدون طبعة). (ص5). (جامعة الشرق الأوسط). (دار المنظومة).

(2) انظر: الحليان، عيسى(2014م). الفساد المهني. العربية. الرياض. المملكة العربية السعودية.

الفساد المهني(alarabiya.net) .

(3) انظر: ممدوح حسن أحمد، شريهان (2018م). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة. المجلة القانونية، (المجلد4،العدد4). (ص7).

(4) انظر: بن النية، شهيرة (2020 م). سياسة مكافحة الفساد الإداري في الجزائر: دراسة نظرية. (بدون طبعة).(ص19).(بدون نشر).(جامعة محمد بوضياف).

2) الفساد الإداري:

وينصب هذا النوع من الفساد على سلوك الأشخاص أثناء أدائهم وظيفتهم، وينشأ هذا الفساد بقيامهم باستغلال مراكزهم الوظيفية والصلاحيات الممنوحة لهم بموجب الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية خاصة أو مصالح شخصية عامة (المحاباة /المحسوبية الشخصية[1])، ويحدث هذا النوع عندما يخل الموظف بالمنظومات التشريعية والقانونية في مكان الوظيفة، بالإضافة إلى استغلاله الفرص والثغرات لتحقيق المصالح السابق ذكرها، ومن أهم الأفعال المتولدة عن الفساد الإداري هي: الرشوة، غسيل الأموال، الوساطة، تزوير الوثائق والسندات، الاختلاس من الأموال العامة أو الخاصة، التلاعب في مواعيد الدخول والانصراف والبصمة.

3) الفساد السياسي:

ويعرف بأنه:"(إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص)". (حذيفة، السامرائي، 2019م).[2]

أي أنها تتعلق بصناع القرار وأصحاب النفوذ والمراكز في الدولة والمجتمع ومدى ذهابهم إلى تغليب مصالحهم الخاصة على المصالح العامة، فهذا النوع ينصب بشكل تام على مجمل الانحرافات والتجاوزات والسلوكيات التي تنتج من هذه الفئة العليا والتي غالباً لا تكون معلومة ومحسوسة من قبل الأفراد العموميين في المجتمع؛ حيث أن هذا النوع من الفساد ملاصق "بدرجات متفاوتة للحياة السياسية التي حي في أن واحد صراع على النفوذ والمصالح والموارد وهي أيضاً إدارة للشأن العام". [حذيفة، السامرائي، 2019م]. [3]

4) الفساد الثقافي:

ويعد واحد من أخطر الأنواع حيث أنه يعتمد على زرع المبادئ والمعتقدات في خوالج الأشخاص بما ينافي القيم والمبادئ والأخلاقيات الدينية والمجتمعية، وتتمثل خطورته في صعوبة اكتشافه أو تجريمه لأنه يعتمد على حرية الرأي أو التفكير المبتكر والإبداعي التي تمكنهم من نشر السموم في الخفاء وما بين دفات الكتب واسطر النصوص والشعارات التي ينادي بها أصحاب هذه الفئة من كتاب ومؤلفين وشعراء ومنتجين ومخرجين وصناع الفنون الأخرى، ومن أبرز صوره هي: "المناداة بإحلال بعض القيم الأجنبية محل قيم وتقاليد أرستها تعاليم الدين الحنيف خاصة في مجال المعاملات ووسائل الأعلام ومناهج التعليم". [هشام، إبراهيم، 2010م].[4]

5- الفساد القانوني والقضائي:

القانون والقضاء هما السلطة التي يعول عليها المجتمع لتحقيق العدالة والمصداقية والشفافية بين أفراد المجتمع، وحدوث فساد في من هذه الجهات سواء كان من قبل محاميين أو قضاة أو الأشخاص التابعين لهم ينذر بمؤشر خطير في المجتمع، حيث أن انتشاره في هذه الجهة يعني انتشاره في كافة الأصرعة، ومن أنواع هذا الفساد: التلاعب في الاحكام،

---

[1] انظر: المحاباة / المحسوبية الشخصية: هي عندما يفضل الموظف أقاربه أو أصدقائه أو أهله أومن يكون من معارفه ويقدمهم بالصفوف الأولى فيما يتعلق بإنجاز أو تسيير الأعمال، أو تسهيل المقاعد والأدوار التعليمية والصحية والوظيفية ودون وجه حق. وتعرف بالصورة العامة بالـ (واسطة).

[2] انظر: السامرائي، حذيفة عبود (2019م). الفساد: مفهومه وأنواعه وعلاجه في منظور الشريعة الإسلامية. (مجلة الجامعة العراقية). (العدد43، الجزء1). (166ص). (الجامعة العراقية – مركز البحوث والدراسات الإسلامية).

[3] انظر: المرجع السابق.

[4] انظر: إبراهيم، هشام عثمان (2010م). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دراسة مقارنة. (بدون طبعة).(14ص).(جامعة أم درمان).(دار المنظومة).

قبول الرشاوى والهدايا، إعمال الوساطة والمحسوبية، تزوير الشهادة، تغيير الأدلة.

6- الفساد المالي والاقتصادي:

"هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق."[هشام، إبراهيم،2010م] [1].

المطلب الثاني: أسباب الفساد وآثاره

أولاً: أسباب الفساد:

إن الفساد بطبيعته سلوك شاذ عن الأصل القاضي بالسلامة والصحة في الأفعال والتصرفات التي ينتجها الأفراد أو الجماعات، وبالرغم من هذا إلا أنه هناك العديد من السلوكيات وإن كان نتائجها قصيرة أو بعيدة المدى تكون محرك وسبب رئيس في قيام هذه الجماعات والأفراد بالانحراف عن التقويم السليم الصحي، ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها سياسة، أو اجتماعية، أو اقتصادية تحول دون القدرة على إنشاء مجتمعات يسودها المعاملات والسلوكيات السليمة والصحيحة، ومن أبرز هذه الأسباب:

- التأثر بالمحسوبية وتفضيل الأهل والأقارب والأصدقاء الناتج عن جزء من الثقافة المجتمعية التي تفرض محاباتهم على الغير.
- سواد الفقر وشح الوظائف الذي يجعل الأفراد / الجماعات يلجئون إلى الغش والسرقات وعمليات النصب والاحتيال على الآخرين.
- قلة الوعي والثقافة المجتمعية والوظيفية بخصوص عدم إتيان السلوكيات والأفعال التي تنطوي على فساد، والحرص على الطريق السليم عند أداء كافة السلوكيات والأعمال.
- ضعف الجودة التعليمية والنهج الدراسية التي تنشئ أجيال ذو شخصية متضعضعة وغير متوازنة، الذي بدوره يضيف مستويات الوضوح وإعمال الصواب نتيجة التشويش الفكري المتلقى من قبل الأداة التعليمية.
- ضعف أداء الأجهزة الحكومية وتأخر تفعيل الدور التنموي والمستدام ومواكبة التطورات في كافة المجالات، الذي ينتج مستوى سياسي واقتصادي عالي يؤثر على التفكير والأداة المجتمعي.
- ضعف الأيدي الرقابية والإرشادية التي تلعب دور كبير في التصدي للسلوكيات والأفعال المخالفة، وهوما ينتج موظفي متجاوزين للصلاحيات والسلطات الممنوحة لهم، وبالإضافة إلى انتشار المخالفات والجرائم في الكيانات والمؤسسات الوظيفية، مثل: خيانة الأمانة، الاختلاس، السرقة، الرشوة، الوساطة.

ثانياً: آثار الفساد:

إن انتشار الفساد في المجتمع بكافة صوره سيؤدي إلى ظهور العديد من الأثار السلبية المؤثرة على المجتمع وكياناته، حيث أن الفساد ينتشر بشكل سريع في المجتمع كانتشار النار في الهشيم مما يضعف البيئة المركزية للمجتمع ويولد ثغرات متعاقبة تنتهي بسقوطه،

[1] انظر إبراهيم، هشام عثمان (2010 م). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دراسة مقارنة. (بدون طبعة). (14 ص). (جامعة أم درمان). (دار المنظومة).

فالفساد هو عصب الهلاك للأمم الذي يلعب بشكل استراتيجي لإيقاع قلب المجتمع المتمثل في الدولة والحكومة، وذلك كونها هي النواة المحركة لكافة المجالات، كما أنها هي المعنية بتحريك مجتمعها ونقلة إلى بيئة مستقرة خالية من الإجرام والمخالفات يسودها العدالة والشفافية، وهوما ينافي غاية الفساد المتمثل في عرقلة تقدم الدولة وتخلفها عن منافسة مصاف الدول في مستويات التعليم والصحة والإسكان والاعمار والازدهار التقني والتكنولوجي والمعرفي، بالإضافة إلى ما سبق يوجد العديد من الأثار التي تصيب المجتمعات بسبب الفساد، نذكر منها التالي:

- زعزعة ثقة الأفراد فيما بينهم ونشر الجرائم والرذائل.
- تأصيل الفكر الإفسادي والإجرامي والإرهابي والمخالف للنظم التشريعية والتنظيمية.
- تراجع مركز الدولة على المستوى الدولي.
- تزايد نسب الفقر والبطالة.
- انتشار الجرائم والمخالفات.
- انتشار الرذيلة والدعارة.
- التضخم وفقد القيمة الاقتصادية.
- تزايد العرقية والفجوة الاجتماعية.
- زعزعة الانتماء الوطني.
- ظهور جماعات وفرق معادية.

في ختام هذا المبحث نرى أنه بالرغم من التنوع والاختلاف في التعريفات والمفاهيم الإقليمية والدولية للفساد، إلا أنه يظهر في الأفق المعنى المشمول بكل هذه التعبيرات وهو القضاء على الفساد، والذي أرى من خلاله أن الفساد هو الوجه الأخر في العملة الذي يناظره فيها المصلحة والسلطة والدولة، وبغض النظر عن الأسباب المكونة للفساد فهو في الأخير ينصب في إحداث أثار تهدف إلى زعزعة تنظيم الكيانات التي يختلجها الفساد.

ولمنع هذه الظاهرة ظهرت الحاجة لبذل جهود محلية ومساعي دولية لمكافحتها، فما هو دور السعودية في مكافحة الفساد؟ وما هو موقفها بمواجهة المنظمات الدولية في التصدي له؟ هوما سنتطرق له في المبحث القادم.

المبحث الثاني: جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد

تمهيد وتقسيم:

يؤثر الفساد في كافة مجالات المجتمع لكونه من أخطر الظواهر التي تصيب قواعده ومفاصله الحيوية، حيث أن انتشار الفساد يؤدي إلى تعطيل التنمية ومواكبة التطورات حول العالم، فكان لابد من منعه وقطع جذوره من الامتداد والتأصل في الأعراق المجتمعية والدولية للتقدم نحو تحقيق التنمية والتمكن المجتمعي السليم، والإسهام في إنشاء فرص للأعمال والحد من البطالة وخلق تكافؤ بين الجنسين بعيداً عن التمييز، وتيسير الحصول على المقومات الأساسية كالصحة والتعليم. ولأهمية هذه الظاهرة فقد سعت المملكة العربية السعودية إلى القيام بدور مهم على الصعيدين الداخلي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، محاولة منها في خلق مجتمع تسوده الأخلاق الحميدة والأفعال الصادقة الأمينة، من خلال إنشاء هيئات تعني بمكافحة الفساد والوقوف بمواجهة كل من كان له يد في نشره أو التحريض عليه أو التعامل معه من خلال أي طريقة كانت وذلك في سبيل مصالح شخصية أو مصالح تمس من أمن الدولة وتدعوا إلى هز كيانها وضعف أجهزتها.

لذا فإني سأسلط الضوء في هذا المبحث على الدور الذي لعبته المملكة لمكافحة الفساد ودحض أفعاله. حيث سأقوم ببيان دور المملكة في مكافحة الفساد داخلياً مطلب أول، ثم انتقل لبيان جهودها الدولية لمكافحة الفساد في مطلب ثاني، وأخيراً نسلط الضوء على أهم التطبيقات العملية في مكافحة الفساد في مطلب ثالث، وذلك وفق الآتي:

- **المطلب الأول:** دور المملكة في مكافحة الفساد داخلياً.
- **المطلب الثاني**: دور المملكة في مكافحة الفساد دولياً.
- **المطلب الثالث:** أهم التطبيقات العملية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: دور المملكة في مكافحة الفساد داخلياً

بذلت المملكة جهود جبارة وسعي متواصل في سبيل تحقيق مجتمع وطني يسوده الأمانة والمصداقية والشفافية في تعاملاته ومعيشته، في سبيل تحقيق ذلك قامت بالعديد من الأعمال التي تهدف إلى مكافحة الفساد والحد من انتشاره، ويبرز دورها من خلال الآتي:

أولاً: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(نزاهة):

شهدت المملكة تطوراً سريعاً وملموساً في محاربتها لكافة قضايا الفساد في المملكة والسعي إلى إيجاد حلول سريعة وفعال تحد من تفشيه وتشعبه بين مؤسساتها وكياناتها وأفرادها العامة والخاصة، وكان من أبرز هذه الجهود قيامها بإنشاء هيئة مستقلة ترتبط ارتباط مباشر في كافة أعمالها وتصرفاتها وقراراتها بالملك، ويعود ذلك لضمان الحيدة وإعمال مبدأ النزاهة والشفافية المطلقة والمصداقية فيما تبديه، كما خولها المنظم التمتع بالشخصية الاعتبارية المطلقة والاستقلال المالي والإداري التام ليمكنها من مباشرة أعمالها وبكل ما تقتضيه الحيدة والنزاهة وبدون أي تدخل أو ضغوطات من أي جهة أخرى.

ولم يقتصر المشرع عملها فقط بالوقوف على قضايا الفساد وإجراءات بل خولها أيضاً سلطات واسعة في اتخاذ كافة التدابير الوقائية والعلاجية في سبيل اكتشاف الفساد ببدايته ومعالجته على الوجه التي تقتضيه السرعة، كما مكنها من التعاون مع كافة الأجهزة الرقابية والقضائية في الدولة لتوفير أكبر قدر من المعلومات والبيانات والإجراءات اللازمة للتعامل مع قضايا وأعمال الفساد.

- **غاية إنشاء الهيئة ونطاقها الاستراتيجي:**

مكافحة الفساد والأعمال النابعة عنه يستلزم إيجاد خطة استراتيجية وبعد تنظيمي عميق يوفر دراسة متكاملة بكافة الأحوال المحيطة والرئيسية المتعلقة بالفساد وآليات تشخيصه ومعالجتها، بالإضافة إلى دراسة الأسباب المؤدية إلى ظهوره والأثار الناتجة عنها وكيفية معالجته، ويكون بالتعاون المشترك بين الهيئة وأجهزة الدولة والكيانات التابعة للدولة بما فيها إعمال الشراكة المجتمعية المستدامة بين أفراد المجتمع والقطاعات الخاصة في الدولة، ولتظهر هذه الغايات والأهداف بصورة متكاملة لم تغفل المملكة المشاركة الفعالة مع المجتمعات الدولية والوقوف معها جنباً إلى جنب في محاربة الفساد. وامتداداً لتلك الأعمال فقد برزت جهودها المبذولة في الآتي":

- وضع الاستراتيجية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والتي تتولى المهمات التالية:
  - متابعة تنفيذ الاستراتيجية ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

- تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في تخطيط ومراقبة برامج مكافحة الفساد وتقويمها.
- تلقي التقارير والإحصاءات الدورية للأجهزة المختصة ودراستها وإعداد البيانات التحليلية في شأنها.
- جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات، وتصنيفها، وتحديد أنواعها، وتحليلها وتبادلها مع الجهات المختصة ذات العلاقة.". (المنصة الوطنية الموحدة، 1443هـ).[1]

- أبرز أهداف الهيئة واختصاصاته:

الهدف الرئيس للهيئة هو مكافحة الفساد وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة التي توفر قيم النزاهة والحماية المطلقة لشتى الأعمال والتصرفات، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ المجابهة والوقاية المالية والإدارية من كافة جرائم الفساد. ولتحقيق هذا الهدف فقد كفل لها المنظم العديد من الاختصاصات تمكنها من الوصول لغايتها المنشودة، ومن أبرز هذه الاختصاصات الآتي:

- "متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها.
- التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة.
- إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال، مع إبلاغ رئيس الهيئة – التي يتبعها الموظف المخالف- بذلك، وللهيئة الاطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن، ولها أن تطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير الاحترازية أو التحفظية – وفقا لما يقضي به النظام – في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه أفعالا تدخل في مفهوم الفساد، وفي جميع الأحوال، إذا رأت الهيئة أن تلك المخالفات والتجاوزات تمثل بعدا مؤسسيا لأي من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، فعليها رفع الأمر إلى الملك لاتخاذ ما يراه.
- العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.
- تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.
- متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة.
- مراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها.
- اقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة، لمعرفة مدى كفايتها والعمل على تطويرها والرفع عنها بحسب الإجراءات النظامية.
- إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي، لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها للملك للنظر في اعتمادها.

[1] انظر: المنصة الوطنية الموحدة (1443هـ).

https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC214.

- متابعة مدى قيام الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة بما يجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد المالي والإداري، والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه.
- متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تكون المملكة طرفا فيها.
- توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد، والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها.
- العمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة، بما يحقق حسن إدارتها والمحافظة عليها.
- تلقي التقارير والإحصاءات الدورية من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة – وفق ما تطلبه الهيئة – ودراستها وإعداد البيانات التحليلية في شأنها، واتخاذ ما يلزم حيالها.
- دعم إجراءات البحوث والدراسات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الجهات المعنية ومراكز البحوث المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني على الإسهام في ذلك.
- إجراء الدراسات والقياسات المتعلقة بتأثير الفساد على التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وتحليلها، ووضع الوسائل اللازمة لمعالجة ذلك.
- جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتحليلها، وبناء قواعد بيانات وأنظمة معلومات خاصة بها.
- نشر الوعي بمفهوم الفساد وبناء وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.
- تمثيل المملكة في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
- أي اختصاص آخر يعهد به إلى الهيئة بموجب نصوص خاصة.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.
- تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في تخطيط ومراقبة برامج مكافحة الفساد، وتقويمها.
- جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها، وتحليلها، وتنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد". (المنصة الوطنية الموحدة، 1443هـ).[1]

- آلية رفع البلاغات للهيئة:

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المملكة العربية السعودية لمكافحة الفساد إلا أنها لا يمكن أن تقوم بمراقبة واكتشاف كافة أعمال الفساد بمفردها، لذا كان عليها أن تتخذ خطوة مهمة تمكنها من التمكن والوصول لبقع الفساد التي تخفى عن ناظريها، وتمثلت هذه الخطوة بإنشاء خدمة البلاغات لتمكن المستفيدين من سرعة التصرف والتبليغ على كل قضايا الفساد ليكون بذلك المجتمع كالعين المقلوبة للدولة، وتمكن هذه الخدمة الإبلاغ عن قضايا الفساد بعدة أشكال هي: "

[1] انظر: المرجع السابق.

- التبليغ عبر خدمة البلاغات الإلكترونية.
- خدمة الرقم المجاني لرفع البلاغات (980).
- " الفاكس رقم (11442005700966.).
- خدمة البريد الإلكتروني (nazaha.gov.sa@980).
- خدمة العنوان البريدي (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد ص. ب (واصل) 7667 العليا – حي الغدير الرياض 13311-2525 المملكة العربية السعودية.).
- إرسال برقية.
- التبليغ بواسطة المبلغ نفسه – حضوري لدى الهيئة." (المنصة الوطنية الموحدة،1443هـ).[1]

ثانياً: الجهات الرقابية المعاونة في الكشف عن الفساد ومكافحته بالتعاون مع الهيئة:

أ -الكيانات المتعاونة في مكافحة الفساد:

يؤكد المنظم السعودي على ضرورة التضافر بين جهات الدولة لمكافحة الفساد والقضاء عليه، حيث أن المجتمع وهيئاته هو اللبنة الأولى والمساعدة في دعم الجهود والعمليات المبذولة في مكافحة الفساد والقضاء على أواصره. من أجل ذلك ولتحقيق الدعم الكامل عزز المنظم السعودي مبدأ التكافل والتكامل بين أجهزة الدولة فيما بينها، لتقوم هذه الأجهزة بدورها بالأعمال المساندة لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، وذلك عن طريق تفعيل كافة اختصاصاتها وسلطاتها لكشف أعمال الفساد واتخاذ الإجراء المناسب في مواجهته. ويقوم هذا التعاون تحت أربعة ركائز تتمثل بـ هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، وديوان المراقبة العامة، والمباحث الإدارية، وهيئة الرقابة والتحقيق، حيث تنهض هذه الأجهزة بموجب اختصاص كل منهم بالرقابة على أجهزة والهيئات ومسح الأعمال والتصرفات لكشف أعمال الفساد والتصدي لها بما لديها من صلاحيات.

ولزيادة الفاعلية وتفعيل أكبر قدر من الأداء وكفاءة العمل والتواصل الفعال بين الأجهزة الرقابية وهيئة مكافحة الفساد فقد صدر أمر ملكي بضم هيئتي المباحث الإدارية والرقابة العامة إلى هيئة مكافحة الفساد وذلك بموجب القرار "رقم أ/277 بتاريخ 1441/4/15هـ التي نصت الفقرة الأولى منه على: 1- ضم ((هيئة الرقابة والتحقيق)) والمباحث الإدارية إلى ((الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد)) وتعديل اسمها ليكون ((هيئة الرقابة ومكافحة الفساد))." (عكاظ،2019م).[2]

ب -الآليات المعمول بها من قبل الجهات الرقابية في مكافحة الفساد:

تختلف آليات الرقابة من قبل الأجهزة السابق ذكرها باختلاف طبيعة الأحوال التي تم فيها اكتشاف حالة الفساد، فهي إما تكون رقابة وقائية، أو رقابة علاجية، "أو رقابة تصحيحية". (سلطان السجان،2021م).[3]

وسنبين عمل كل منهم على النحو التالي:

- **الرقابة الوقائية**: وهي رقابة سابقة لوقوع حالة الفساد، حيث تسعى بها الجهات الرقابية لاكتشاف مسببات الفساد، حيث تقوم هذه الأجهزة بنشر الدورات والفعاليات والمنشورات التثقيفية والتوعوية التي تنبه وتحذر المجتمع من خطورة هذه الظاهرة وخطورة القيام بأي عمل يساهم في الفساد والإفساد،

---

[1] انظر: المرجع السابق.

[2] انظر: الأمر ملكي رقم أ/277 بتاريخ 1441/4/15هـ. صحيفة عكاظ (2019م). الرياض. المملكة العربية السعودية.

[3] انظر: السجان، سلطان (2021م). *آليات الرقابة في الأجهزة الحكومية*. *صحيفة مال*. المملكة العربية السعودية. https://maaal.com

كما حرصت الحكومة السعودية وأجهزة الدولة على استعمال كافة الطرق والوسائل للحد من الفساد واكتشافه ظواهره ومسبباته قبل وقوعها، ولم تقتصر رقابة الأجهزة على الرقابة الظاهرية بل تجاوزتها إلى رقابة داخلية بالبحث عن الحالات المشتبه بها، أو التي تتغير أرصدتها بشكل لا يتناسب مع مركزها مع تتبع الأموال والأرصدة الواردة والصادرة من وإلى المملكة، كما ركزت جهودها الرقابية على وضع الخطط التنظيمية والوقائية لمراجعة وتدقيق شؤون الإدارات والهيئات الداخلية، وذلك بهدف تحسين مخرجات الجودة ومراقبة الأعمال الداخلية التنظيمية ومدى التزام هذه الجهات بها.

- **الرقابة التصحيحية**: وهي رقابة آنية وقتية تختص بها الجهات عند مباشرتها لأحد شكاوى وبلاغات الفساد، وتكون هذه الرقابة عندما "تصل إلى الشخص المسؤول في الجهاز الحكومي الذي بدوره يقوم بخطوات التحقق ثم التحقيق بدعم وتنسيق مع جميع وحدات العمل داخل الجهاز." (سلطان السجان،2021م).[1] وتكون الرقابة التصحيحية رقابة لاحقة على الرقابة الوقائية عن طريق مباشرة إجراءات الفحص والتدقيق لما يجريه أشخاص الرقابة الوقائية، ويعود ذلك بأن المراقب الوقائي أثناء أدائه لعمله قد يكتشف شبهة فساد، أو ثغرات وملاحظات على بعض الأعمال توجب تدقيقها وفحصها.
- **الرقابة العلاجية**: وهي الرقابة التي تنشأ بعد قيام حالة فساد، حيث تقوم الأجهزة الرقابية باتخاذ كافة السبل للحد من انتشار هذه الاعمال مع إيجاد طريقة سريعة وفعالة لمداواة الأثار الناتجة عن عملية الفساد، كما تكفكف هذه الرقابة كافة الأحول التي تحيط بفاعلة الفساد وما اتصل بها من أفعال على وجه يحمي المجتمع من التأثر فيها.

ثالثاً: الجهود الداخلية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية:

- العمل على تطوير خطط الاستراتيجيات الوطنية وذلك بالإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في عام 2007 م، لتصبح بذلك الطوبى الأولى لتكوين جهاز خاص بمكافحة الفساد بالمملكة، كما تم بموجب موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 2011/5/2 م الإعلان عن الأنظمة التنظيمية المتعلقة بالهيئة، بالإضافة إلى صدور أمر ملكي لتشكل لجنة مرتبطة مباشرة بالملك وولي عهده تضم كافة رؤساء الأجهزة الرقابية في المملكة وذلك بتاريخ 2017 /8/4م.
- إعادة تنظيم هيئة مكافحة الفساد بمشهد تطويري وأكثر فعالية تحت شعار (نزاهة)، لتكون الهيئة بذلك صاحبة الاختصاص الأصيل بمتابعة قضايا الفساد وكل ما يتعلق بها.
- إنشاء أرقام وخطوط سريعة للتعامل مع قضايا الفساد مع توفير الخصوصية التامة للمتصلين، في حال لم يرغبوا في الإفصاح عن هويتهم الشخصية.[2] (واس،2021م).
- تقديم برامج وندوات توعوية في العديد من الأجهزة الحكومية والخاصة تهدف بها إلى تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد للمجتمع، إضافة إلى التحري والتحقيق في قضايا الفساد، والتأكيد على مبادئ الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بقضايا الفساد.
- إنشاء أنظمة تحمي المعاملات والأفراد والأجهزة من الوقوع ضحية الفساد، حيث تركز على توفير حماية وقائية تتدارك بها قضايا الفساد وأثاره، ومن أبرز هذه الأنظمة: نظام غسل الأموال، نظام مكافحة الغش التجاري، نظام مكافحة الرشوة، نظام مكافحة التستر، نظام المحاماة، نظام مكافحة التزوير، نظام الجرائم المعلوماتية، نظام مكافحة التسول بالإضافة إلى الكثير من الأنظمة التي تهدف بها توفير الحماية ضد أعمال الفساد.

---

[1] انظر: المرجع السابق.

[2] وكالة الأنباء السعودية واس(2021م). جدة. المملكة العربية السعودية.

https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2311019.

- خلق فرص وظيفية جديدة وتوفير الدعم اللازم للمحتاجين، وذلك للقضاء على البطالة وخفض معدل السلوكيات السلبية الناتجة عنها.
- توفير منصات خاصة لهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) لتسهيل التواصل بين أفراد المجتمع وتفعيل الدور الرقابي المباشر على كافة الأصعدة، وذلك بتطويع مجالات التكنولوجيا لخدمة أهداف الهيئة.
- وسنوضح لاحقاً أبرز جهود التي قامت بها المملكة العربية السعودية لمكافحة الفساد.

المطلب الثاني: دور المملكة في مكافحة الفساد دولياً

رأينا سابقاً الجهود عديدة للقضاء على الفساد والتصدي له من قبل المملكة على الصعيد الداخلي،إلا أنه هناك جهود أخرى بذلتها المملكة في مكافحة الفساد دولياً الفساد، ولأهمية هذه الجهود نبين أهما وفق الآتي:

أولاً: مساعي المملكة العربية السعودية الدولية لمكافحة الفساد:

وتبرز هذه المساعي من خلال الآتي:

- دخول المملكة ضمن الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2002 م لتكون خطوة سباقة توضح نواياها في سيادة مبادئ الإصلاح والشفافية.
- تحقيقها درجات مرتفعة بما يتعلق بالالتزام بالتوصيات ال(9) المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، إضافة إلى تحقيقها أعلى نقاط الالتزام بالتوصيات الـ (40) الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وذلك بموجب "التقارير المعتمدة من مجموعة العمل الملي "FATF"، ومجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "FATF MENA-" وهوما وضع المملكة في المرتبة الأولى عربياً، وأحد المراكز العشرة الأولى في ترتيب دول مجموعة العشرين."[1](الرياض،2021م).
- تقدم المملكة تقدماً كبير في مؤشر مدركات الفساد "CPI" لعام 2021م حيث أشادت منظمة الشفافية الدولية بالجهود المبذولة والمساهمات الكبيرة من قبل المملكة وتمكنها من مجابهة الفساد، حيث حققت المركز الـ 52 عالمياً من أصل 180 دولة، كما تقدمت في مركزها بين مجموعة دول العشرين "G20" لتحقق المركز الـ10 بين نظائرها في المجموعة وفق ما تم إعلانه في مؤشر مدركات الفساد"CPI".
- موافقة مجموعة العمل المالي "FATF" على منح المملكة العربية السعودية مقعد عضوية في المجموعة لتكون بذلك أول دولة في الشرق الأوسط والعالم العربي تمنح هذه العضوية، وجاءت هذه الموافقة بعد تقديم المملكة التقارير الازمة التي توضح التقدم المحسوس والجهود المبذولة لمحاربة الفساد.
- القيام بالعديد من المؤتمرات والندوات بالتعاون مع مجموعة الـ 20 والمنظمات الدولية للتوسع في دائرة مكافحة الفساد، بالإضافة إلى مناقشة الخطط الاستراتيجية والتقارير المعروضة أمامها بشأن قضايا الفساد في المملكة وكافة دول العالم.

[1] 21) صحيفة الرياض (2021م). المملكة تفاخر بجهودها في مكافحة الفساد كمنجزات مهمة. الرياض. المملكة العربية السعودية. https://www.alriyadh.com/1923142 .

- انضمام المملكة للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد "IACA" باعتبارها منظمة دولية؛ بالإضافة لانتخابها من قبل مجلس الأكاديمية لتصبح عضواً فعالاً في مجلس الأمناء للأكاديمية.

ثانياً: التعاون المشترك بين المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي في مكافحة الفساد:

توسعت المملكة في مكافحة الفساد لتمتد إلى مشاركة المجتمع الدولي لمكافحته، وذلك من خلال الآتي:

- **المشاركة الدولية لمكافحة الفساد:**

1- اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي-1983م.
2- اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية-2000م– والبروتوكولات المكملة لها، حيث تطرقت لجزء من جرائم الفساد وخصت المواد (8،9) بتجريم ظاهرة الفساد وسبل مكافحته.
3- الملتقى العربي لمكافحة الفساد بكافة نسخه.
4- المشاركة الفعالة في المنتدى الدولي لمكافحة الفساد في جميع نسخه.
5- ترأس المنتدى العربي لمكافحة الفساد، وتعزيز أواصر التعاون الدولي لمحاربة الفساد.
6- "الملتقى الإسلامي الأول لمكافحة الفساد-2006م." (عبد الرحمن هيجان،2011م).
7- "الاجتماع التأسيسي للهيئة الدولية لمكافحة الفساد-2006م." (عبد الرحمن هيجان،2011م).
8- الاجتماع الوزاري الأول للوزراء المعنيين بمكافحة الفساد-2020م.
9- الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية-2012م.

- **المشاركة الثنائية لمكافحة الفساد:**

خاضت المملكة العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجال مكافحة الفساد مع دول أخرى، ومن بين تلك الدول بولندا وألمانيا وإيطاليا وكازاخستان. (عبد الرحمن هيجان،2011م). بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات التي نتج عنها تعاونات ضخمة هدفت إلى تقليص مؤشرات الفساد إلى أدنى مستوياته، والسعي إلى إحلال الاستدامة والتطوير المستمر والدؤوب الذي يرتكز على عناصر الشفافية والمصداقية، كما حرصت المملكة على تقوية أواصر علاقاتها لتوفير أعلى مستوى من الحماية والوقاية من الفساد داخل نطاقها الجغرافي والتصدي من خلال هذه الاتفاقيات لكافة محاولات الفساد والإفساد الخارجية والتي تستهدف المملكة العربية السعودية بتحركاتها، وذلك بهدف زعزعة أراضيها وإضعاف دفاعاتها وهو مما لا تسمح به المملكة وتسعى للتصدي له، وذلك بهدف إنشاء مجتمع وحكومة خالية من الفساد وتتخذ من الشفافية والمصداقية مبدأ ومعتقد لها.

المطلب الثالث: أهم التطبيقات العملية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية

استناداً على ما سبق يتضح أن المملكة خطت خطوات كبيرة في القضاء على ظاهرة الفساد، حيث قيضت غالبية أجهزتها وجهودها في الخروج بحلول ترمي إلى القضاء على ظاهرة الفساد، وبرزت هذه الجهود في العديد من التطبيقات العملية التي توضح الجهد المبذول من قبل المملكة بشأن هذه الظاهرة، ومن أبرز هذه التطبيقات العملية الآتي:

- **قضية سيول جدة عام 2009م:**

كارثة سيول جدة أدت إلى كوارث بشرية ومادية نتيجة ضعف تصريف مياه الأمطار، نتيجة لذلك شكلت لجنة عليا للتحقيق والكشف عن المتسببين في ذلك ومسائلتهم عما أسفر تحقيقها بشأن كارثة السيول،

بالإضافة إلى ما توصلت إليه من جرائم أخرى غير متعلقة بقضية السيول المتعلقة بتلقي المسئولين ورجال الأعمال العديد من الرشاوى المختلفة الخارجة الصلة بكارثة السيول، حيث انتهت الجهات القضائية بإصدار ما يزيد على ال50 حكم قضائي للمتهمين. وذلك حتى تم إعادة النظر فيها من قبل لجنة عليا متخصصة / لتكون بذلك قضية سيول جدة هي من أول القضايا التي تم النظر إليها بأمر ملكي بعد إنشاء هيئة مكافحة الفساد، لتكون هي الشرارة التي انطلقت منها هيئة مكافحة الفساد (نزاهة). (سبق،2017م).[1]

- **مباشرة العديد من القضايا الجنائية لضباط ومسؤولين منها رشوة واستغلال نفوذ وتحويلات بنكية مشبوهة أبرزها:**

القضية الأولى: إيقاف موظفين يعملون بوزارة الصحة، لقيامهم بالاستيلاء على مبالغ ضخمة، عبارة عن رواتب ومستحقات موظفي الوزارة الأجانب الذين غادروا المملكة بعد انتهاء عقودهم، من خلال تعديل وإضافة أرقام الحسابات البنكية العائدة لهم ولمعارفهم.

القضية الثانية: إيقاف ضابط صف متقاعد من وزارة الدفاع لتحصله مبلغ ضخم على دفعات من أحد الكيانات التجارية، مستخدماً حسابات بنكية لمواطن "تم إيقافه، مقابل تعميد الكيان التجاري بالتوريد لأحد قطاعات الوزارة بطريقة غير نظامية.

القضية الثالثة: إيقاف موظف بإحدى الجامعات، لقيامه بالاستيلاء على مبلغ (103.827) مئة وثلاثة آلاف وثمانمائة وسبعة وعشرين ألف ريال، قيمة تعويضات تذاكر الطلاب الأجانب بالجامعة." (سبق،2022م).[2]

- في القضية الصادرة من المحكمة الجزائية بتاريخ1442/04/10ه والتي صدر فيها الحكم بإدانة موظف حكومي إثر استغلاله نفوذه الوظيفية للقيام بأمور خاصة به، وذلك نتيجة قيامه باستخدام موجودات تحصلها أثناء مباشرته وظيفته حكومي نتيجة استغلاله نفوذه الوظيفية لأغراض شخصية قام بتحصيلها أثناء مباشرة وظيفته. (المحكمة الجزائية،1442هـ).[3]

على ضوء ما سبق فإننا سنقوم ببيان دور المجتمعات الدولية في مكافحة الفساد والتصدي له مقارنة بدور المملكة العربية السعودية، وما هي أبرز التدابير المعمولة من قبل المجتمع الدولي للتصدي لظاهرة الفساد، ومدى تفعيل مبادئ النزاهة والشفافية وذلك في المبحث القادم.

المبحث الثالث: دور المنظمات الإقليمية والدولية في مكافحة الفساد حول العالم

تمهيد وتقسيم:

لم تقتصر محاربة الفساد على المجتمعات الداخلية فقط، حيث سبق المجتمع الداخلي مجتمعات دولية حاربت الفساد منذ قديم الأزمنة، فكان لها الأسبقية في اكتشاف ظواهر الفساد السلبية والسعي في مواجهتها والتصدي لها في كافة الأصعدة،

---

(1) حضاض، محمد(2017م). مقال صحفي عدالة الملك تُعيد كارثة "سيول جدة" للواجهة.. لن تنجو هذه المرة. سبق. https://sabq.org/saudia/fd9kvq.

(2) انظر: "نزاهة" تباشر 13 قضية جنائية لضباط ومسؤولين منها رشوة واستغلال نفوذ وتحويلات بنكية مشبوهة وعقود لمشاريع دون تنفيذها (2022م).سبق. https://sabq.org/saudia/

(3) "وتتلخص وقائع هذه الدعوى بتقدم ضابط برتبة (رائد) بالقيام باستخدام لوحات سيارات متفرقة تعود أحدها لمواطن والأخرى لمقيم على عدة سيارات تعود لاستخدامه الشخصي، حيث تم توجيه أوامر القبض عليه من مدير التحريات الإدارية لغرض اتخاذ الإجراءات الازمة في مواجهته، وبعد القيام بإجراءات التحقيق والاستجواب والتحري والتفتيش، بالإضافة إلى تقارير الخبراء تبين إدانة المتهم بتهمة استغلال النفوذ الوظيفي وإصدار الحكم بالسجن والغرامة.". راجع الحكم الصادر من المحكمة الجزائية بتاريخ1442/04/10هـ.

فكانت المحرك الأول في مواجهة هذه الظاهرة وتطوير السبل والوسائل والآليات المعنية في مكافحته، حيث حرصت على وضع الدعائم والركائز الصلبة لمساعدة دول العالم في محاربة الفساد واجتثاثه من جذوره، وذلك بتحقيق الشفافية والنزاهة اللازمة للقضاء عليه، وتحارب المجتمعات الدولية الفساد عبر مؤسساتها وكياناتها بآليات عديدة أبرزت تطورها المتقدم في مكافحة الفساد عبر الأزمنة، وسنخصص هذا المبحث بإجلاء جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفساد مطلب أول، ثم انتقل إلى استهلال الغاية وراء مكافحة الفساد من قبل المنظم الدولي مطلب ثاني، لأصل أخيراً إلى إبراز أواصر التعاون بين المجتمع الدولي والمملكة العربية السعودية، ونبين ذلك كالآتي:

- **المطلب الأول:** دور المنظمات الإقليمية في مكافحة الفساد.
- **المطلب الثاني:** دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد.
- **المطلب الثالث:** غاية المنظمات الدولية من مكافحة الفساد.

المطلب الأول: دور المنظمات الإقليمية في مكافحة الفساد

ولأن الفساد كما أردفنا سابقاً من الظواهر المتفشية حول العالم كان من الازم أن تتظافر المجتمعات في محاربة الفساد من داخلها أولاً ثم على مستوى أقاليمها ثم تنتقل أخيراً لمكافحة على المستوى الدولي، وللدور الكبير الذي أظهرته المنظمات الإقليمية في مكافحة الفساد كان من الازم ابراز دور بعض من هذه المنظمات في مكافحة الفساد، وذلك على النحو التالي:

جامعة الدول العربية:

وهي أقدم منظمة دولية في العالم، حيث نشأت قبل قيام منظمة الأمم المتحدة بعدة أشهر، وتهدف هذه المنظمة إلى لملمة الدول العربية تحت سقف واحد، ومناقشة قضاياه المالية والسياسية والأمنية، وتؤكد على ضرورة الوقوف ضد قضايا الفساد وإيجاد حلول رامية تؤطر عمليات تهديد الأمن والتنمية العربية والدولية، كما تؤكد إلى أن " الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد تشكل إطاراً إقليمياً يكمل ويعزز اتفاقية الأمم المتحدة على الصعيد العربي، حيث يبلغ عدد الدول العربية المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد 14 دولة عربية."(وكالة الأنباء السعودية(واس)،2020م).[1]

منظمة الاتحاد الإفريقي:

وتعد هذه المنظمة واحدة من الأهم على نطاق القارة الإفريقية، التي تعنى بتعزيز التعاون ومناقشة القضايا التي تدور حول الدول الإفريقية، وذلك في سبيل تحقيق الصالح العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الإفريقية بما فيها قضايا الفساد المتأصلة في المجتمع الإفريقي، ومن أهم مخرجاتها في مكافحة الفساد دخولها عضو في "اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد التي أقرت في موزمبيق2003، وأيضاً اتفاقية عام 2020 "(غادة والي،2021م)[2].حيث تعد هذه الاتفاقية الأساس الي ترتكز عليه المجتمعات الإفريقية في محاربة الفساد، بالإضافة إلى تعاونها المستمر مع مكتب الأمم المتحدة لمحاربة الفساد لإيجاد تعاون دولي يعزز أهدافها بمكافحة الفساد.

---

[1] انظر: وكالة الأنباء السعودية واس(2020م). القاهرة. مصر. https://www.spa.gov.sa/2171064.

[2] انظر: والي، غادة(2021م). ***مكافحة الفساد في أفريقيا يساعدها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة***.اليوم السابع. مصر. https://www.youm7.com/story/.

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(الهيئة):

وهي هيئة وطنية تم إنشائها لمحاربة الفساد في لبنان عام 2020م، حيث كفلت لها التشريعات الاستقلالية التامة والصلاحيات الواسعة لمكافحة الفساد في لبنان (الأمم المتحدة،2020م)[1]، ويأتي ذلك في ضوء ما شهدته دولة لبنان في فتراتها الأخيرة من عمليات كبيرة للفساد على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية، فكان من اللازم التقدم بخطوة لإنقاذ البلاد من ظاهرة الفساد المتشعبة فيها.

منظمة التعاون الإسلامي:

وهي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تمثل الصوت الجماعي للأمة الإسلامية، وتهدف بذلك إلى توفير الدعم والانسجام بين المجتمعات الإسلامية ودول العالم في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين. وتحارب هذه المنظمة الفساد بشكل واضح وصريح حيث جعلته من أهم أهدافها الرئيسية التي تصبو إلى تحقيقها، ويتبين ذلك ما جاء في الفقرة الـ18 من المادة الأولى من ميثاق المنظمة بأن المنظمة تهدف إلى " التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والفساد وغسيل الأموال والاتجار في البشر؛ "(منظمة التعاون الإسلامي).[2]

الاتحاد الأوروبي:

يضم مجموعة من الدول الأوربية في سبيل إنشاء توحيد سياسي واقتصادي بين هذه الدول، وليحقق هذه الغاية كان عليه التصدي لأوجه الفساد التي يواجها المجتمع الأوروبي، وأتت مكافحة من خلال العديد من التنظيمات والمؤتمرات والاتفاقيات التي تحمي هذا الاتحاد من شراك الفساد، ومن أهم مخرجاتها كان تنظيم ورش إقليمية تهدف إلى إنشاء استراتيجيات تعاونية بين وكالات مكافحة الفساد والمجتمع المدني والإعلامي، وذلك بغاية نشر الوعي والتثقيف بخطورة هذه الظاهرة والسعي للحد منها في المجتمع الأوروبي. (الاتحاد الأوروبي،2020م).[3]

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد

أسهمت المنظمات الدولي بشكل كبير في مكافحة الفساد والدعوى إلى التكاتف يداً بيد لإيجاد حلول صحية وسلمية تتوافق مع مبادئ الشفافية والعدالة، وذلك للوصول إلى مجتمع ملتزم في تعاملاته وصادق في أفعاله، ويأتي بيان دور هذه المنظمات على النحو التالي:

منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد:

منظمة أنشئت عام 1995م تعنى بمكافحة الفساد حول العالم، وتهدف إلى تحقيق أكبر قدر من معدلات الشفافية والنزاهة بين الأفراد والدول عن طريق تقديم الأبحاث والتقارير الدورية والمنح التي تساعدهم في القضاء على الفساد وإيجاد الحلول المتناسبة لقضايا الفساد المؤثرة عليهم،

---

[1] انظر: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(2020م). الأمم المتحدة. لبنان.
https://www.undp.org/ar/lebanon/projects/.

[2] انظر: منظمة التعاون الإسلامي.https://www.oic-oci.org/page/?p_id=61&p_ref=27&lan=ar

[3] انظر: الاتحاد الأوروبي(2020م).
https://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-informed/news/alatwhad-alawrwby-ynzwm-wrsht-aqlymywt-hwl-astratyjywat-altwawn-byn-wkalat.

ومن أهم ما قدمته في أطر مكافحة الفساد إنشائها مؤشر لمدركات الفساد يهدف إلى قياس انتشار وتأثير الفساد حول العالم، وبناء عليه تقوم بحث الدول على إصلاح الثغرات ونقاط الفساد لديها حتى تنخفض مدركات الفساد لديها.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

وقد أنشأت بهدف تحقيق معدلات الرفاهية والتنمية الاقتصادية المستدامة بين شعوب العالم وحرصت على حماية التعاملات المالية والتجارية والاقتصادية من مؤشرات الفساد، وأبرز مخرجاتها اتفاقية "مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية"، حيث وقفت على عدة مبادئ أهمها تحديد الطبيعة المعنية بالرشوة وأساليبها، كما توسعت في توصيف الموظف العمومي والمادة محل الرشوة. (قاجي حنان،2016م).[1]

المنظمة الدولية للشرطة الجزائية-الإنتربول:

هي منظمة دولية أمنية تربط كافة الدول المنضمة وقطاعاتها الأمنية تحت سقف واحد، وذلك في سبيل تحقيق مشاركة دولية تعاونية للقضاء على الإجرام والفساد في العالم، حيث تقوم هذه المنظمة بالشراكة مع الدول المتعاونة بتبادل المعلومات والبيانات وتقديم الخدمات اللازمة لتحقيق الأمن العالمي، ولكونها من أهم الأجهزة الأمنية في محاربة التجريم فقد أنشأت مركز الإنتربول لمحاربة الجرائم المالية والفساد، ومن أهم أعمالها هي: مكافحة جرائم غسل الأموال واسترداد الأصول، والتحقيق في جرائم الاحتيال والجرائم المتصلة بالدفع، تتبع المجرمين المطلوبين للعدالة، توفير مركز بيانات ومعلومات متخصص، ومكافحة الفساد الرياضي وجرائم التعاطي المتصلة به، تبادل المعلومات الأمنية والجنائية، متابعة قضايا الجرائم المعلوماتية، توفير بيئة تدريبية وتعليمية خصبة، اعمال الندوات والأبحاث بالشراكة مع المنظمات الأخرى، وذلك بهدف تحقيق بيئة دولية أمنة من التجريم.

منظمة الأمم المتحدة:

وهي منظمة دولية تضم أكثر من 190 دولة عضو، تم إنشائها عام 1945م بموجب التصديق على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، حيث تهدف إلى نشر السلم والسلام والتسامح وإعمال حقوق الإنسان والعدالة بين المجتمعات الدولية، وفي سبيل تحقيق ذلك أنشئت الميثاق العالمي الوحيد الملزم قانونياً في مكافحة الفساد والمتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[2](منظمة الأمم المتحدة).

منظمة التجارة العالمية:

حرصت منظمة التجارة الدولية على مكافحة الفساد في المعاملات التجارية حيث قامت بتأسيس "وحدة خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء، وتهدف الوحدة إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية للاتفاقية حول الفساد."(شريهان أحمد،2018م).[3]

---

[1] انظر: حنان قاجي (2016م). دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد. (بدون طبعة). (19/18ص). (بدون نشر).(جاية). (جامعة عبد الرحمان ميرة).

[2] انظر: منظمة الأمم المتحدة.https://www.un.org/ar/about-us/.

[3] انظر: ممدوح حسن أحمد، شريهان(2018م). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة. المجلة القانونية، (المجلد 4،العدد 4).(24 ص).

صندوق النقد الدولي:

وهو منظمة غير حكومية تختص بأحوال ومؤشرات السلامة المتعلقة بالاقتصاد العالمي وسبل تعزيزه وحفظ توازنه، بدأت المساهمة في مكافحة الفساد منذ 1996م لإيمانها بأنه أحد المؤثرات السلبية على استقرار وأمن الاقتصاد الدولي، الذي يؤدي إلى زعزعة الكيانات المالية وضعف نموها، ويقدم الصندوق مجالين رئيسين في مكافحة الفساد يتمثلون بـ:

المجال الأول: تطوير إدارة الموارد العامة بما فيها من إصلاح الخزينة وإدارة الضرائب وإعداد تقرير الموازنة العامة بما يشمل إجراءات التدقيق والمحاسبة.

المجال الثاني: "خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية."(شريهان أحمد،2018م).[1]

البنك الدولي:

هو مؤسسة غير حكومية تهدف إلى تقديم المنح والإعانات إلى الافراد والدول المحتاجة والمتضررة ومساعدتها في تخطي أزماتها المالية والاقتصادية، وذلك عن طريق التطوير والتدريب وإعداد الدراسات المتعمقة بالأزمة الاقتصادية للدول، وتسهم في مكافحة الفساد عن طريق تقويض(6) استراتيجيات تنهض بتنظيم الحوكمة على مستوى العالم، وهي كما أعلن عنها رئيس مجموعة البنك الدولي–جيم يونغ-كيم في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية حول مكافحة الفساد تشمل: "

1- إدماج قضايا الحوكمة الرشيدة بصورة أكثر انتظاماً ضمن هذه الأدوات.
2- دعم المؤسسات الوطنية التي تتمتع بالقدرات وتتسم بالشافية.
3- التركيز بشكل أكبر وأدق على تحقيق النتائج.
4- استهداف إدارة المخاطر على نحو أ كثر فاعلية.
5- تحسين نظم الحوكمة على المستوى العالمي، بما في ذلك الدعم المستمر للمناقشات المهمة على مستوى مجموعة الثماني ومجموعة العشرين، وكذلك المبادرات العالمية مثل مبادرة استرداد الأموال المسروقة ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
6- تيسير تنفيذ جدول أعمال نظم الحوكمة الرشيدة على نطاق عمليات البنك الدولي؛".(جيم يونغ كيم،2013م).[2]

المطلب الثالث: غاية المنظمات الدولية من مكافحة الفساد

بناء على ما تقدم نرى أن المجتمعات الدولية تسعى لتحقيق غاية واحد ذا بعد وهدف سامي يتمثل بتكوين تعاون دولي منظماتي يحارب الفساد الدولي بيد واحدة، لينشأ بذلك مجتمع تسوده الثقة المتبادلة في المعاملات المالية والتجارية، والازدهار التنموي المستدام، وبيئة تدريبية تعليمية خصبة. حيث أنه في ظل العولمة الإلكترونية والطفرة التقنية السريعة في العالم ظهرت أجندة جديدة توجه المجتمعات إلى تقبل مظاهر الفساد وذلك بالتحايل وتسمية أفعال الفساد بغير مسمياتها لتسهيل التعامل بها وتسريع انتشارها في العالم،

---

[1] انظر: المرجع السابق.

[2] انظر كلمة رئيس البنك الدولي(2013م). مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية حول مكافحة الفساد.

https://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2013/01/30/world-bank-group-president-jim-yong-kim-speech-anti-corruption-center-for-strategic-and-international-studies

وهو ما يؤرق المجتمع الدولي ويبث الخوف والقلق من عدم القدرة على السيطرة على هذه الظاهرة السلبية، بالإضافة إلى نشوء أجيال تؤمن بأن الفساد أمر لا بد منه لاستمرار كافة تعاملاتهم بالشكل المطلوب، ودون النظر لأدنى قدر من المعايير الشرعية والأخلاقية والقانونية التي تحذر من أثر هذه الظاهرة على المجتمع الداخل والدولي.

ويتضح ذلك بخروج هذه المنظمات بالعديد من المخرجات التي تصب في وعاء مكافحة الفساد والوقوف أمام كافة دفاعاته ووسائله التي تهدف إلى زعزعة مبادئ الأمن والسلم والشفافية الدولية، ومن أبرز هذه المخرجات كان الآتي:

1) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[1]
2) القرار رقم 52 / 87 التعاون الدولي على مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية.[2]
3) الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 1988م.[3]
4) الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.[4]
5) الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[5]
6) مذكرة تفاهم بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.[6]
7) "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
8) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.
9) الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد(IACA).
10) لاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، تحت ادارة وإشراف الامانة العامة لجامعة الدول العربية2010م.
11) الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
12) شبكات هيئات الوقاية من الفساد."(هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، الأردن).[7]

---

(1) انظر: في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html.

(2) انظر: في ذلك القرار رقم 52 / 87 التعاون الدولي على مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية.
https://www.un.org/ar/ga/52/res/res52087.htm.

(3) انظر. https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_ar.pdf.

(4) انظر. https://nshr.org.sa/wp-content/uploads/2014/08/868.pdf.

(5) انظر: في ذلك المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح(2022). توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف). https://amlu.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page .

(6) انظر: https://nauss.edu.sa/ar-sa/news/Pages/2-10-2021.aspx.

(7) انظر: هيئة النزاهة ومكافحة الفساد(الأردن). http://www.jiacc.gov.jo/Ar/Pages/.

الخاتمة

أخيراً وليس آخراً الحمد لله الذي وفقني وبارك لي في كتابة هذا البحث، فله الفضل والمنة على ما أنعم علي به من استرشاد وعلم وبحث، حيث انتهيت من توضيح جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد والتصدي له داخلياً ودولياً، وذلك بتناول الجهات التي تلعب دور أساسي في الوقاية ومكافحة الفساد، بتركيزها على الجانب الوقائي في سبيل التوقي من وقوع فعل من أفعال الفساد، وفي حين أخر تشجب جانبها العلاجي في سبيل مداواة الآثار الناتجة عن فعل الفساد بعد وقوعه. وتم إلقاء الضوء على الجهات المساندة في مكافحة الفساد، حيث أن مكافحة الفساد في المملكة يقوم على ركيزة التعاون جنباً إلى جنب لتحقيق أعلى معدلات السلامة والنزاهة في مكافحته والترصد له من جانب. ومن جانب أخر ألقيت الضوء على دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد مقارنة بالمملكة، بتناول جهود الكيانات الإقليمية والدولية في مكافحة الفساد، وذلك بإبراز دور هذه الجهات العالمي في مكافحة الفساد من خلال أعمالها الخاصة، وبمقابل ذلك سلطنا الضوء على غاية المنظمات الدولية من مكافحة الفساد مع إيراد أبرز مخرجاتها المختصة بمكافحة الفساد.

أخيراً يمكن القول أن مكافحة الفساد ظاهرة مشتركة بين العالم ومكافحته قضية الجميع، ويرجع ذلك إلى المخاطر السلبية الناتجة عنه، ولا يمكن تحقيق ذلك إلى بوجود إرادة داخلية ودولية مشتركة وفعالة لمحاربته على الصعيدين.

من خلال ما سبق توصلنا إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها كالآتي:

أولاً: أهم النتائج:

1- تعتبر ظاهرة الفساد جريمة من الجرائم الأشرس خطورة على المستوى الداخلي والدولي وفقاً لطبيعتها الموضوعية، كما أن تجاهل العديد من أفراد المجتمع آثارها وخطرها على نزاهة المجتمع وديمومة استمراريته، ونتيجة لذلك؛ تتأثر عديد من المجالات المختلفة بالتبعات السلبية للفساد كالاقتصاد والصحة والتعليم وغيرها، وهو ما يؤثر عل المصالح الدولية والفردية كونهم الكيان الذي تؤسس عليه المجتمعات.

2- قدم الكيان السعودي أفضل مثال في البذل والتصدي لظاهرة الفساد، وذلك عبر جهوده الدؤوبة في مكافحته ومواجهة آثاره ومسبباته، وذلك بالتفرغ التام باجتثاث جذوره من أواصر المنطقة والحرص على إقامة مجتمع سعودي تسوده النزاهة والعدالة والثقة المتبادلة.

3- حرص الدولة السعودية على مكافحة الفساد في كافة أنحاء العالم، لا بالمملكة فقط حيث نجعت بالمشاركات الدولية بين الدول والمنظمات، الذي نتج عنه صيرورتها نموذج عالمي لمكافحة الفساد.

4- بروز المنظمات الدولية في مكافحة الفساد والسعي المستمر في التصدي له والوقوف أمام آثاره في المجتمعات كافة، الذي نتج عنه بروز منظمات ومؤسسات تعنى في مكافحة الفساد والحث على القضاء على أواصره.

5- توسع المنظمات الدولية في مفاهيم الفساد في سبيل تحقيق أعلى معدلات الشفافية والمصداقية بين المجتمعات الدولية ومنعها من الاستسلام لبراثن الفساد.

ثانياً: أهم التوصيات:

1- إصدار نظام عالمي مشترك بين دول العالم لمكافحة الفساد من الناحية الإقليمية والدولية، ودون المساس بسيادة الدول.

2- تعزيز الأبحاث والدراسات المتخصصة بمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية، وذلك لشح المصادر وقدمها.

3- إنشاء مركز إقليمي دولي للأبحاث والتدريب، يهدف إلى إعداد كيانات متخصصة بمكافحة الفساد ونشر الحلول الفعالة

والمعززة لتوعية المجتمع عنه آثاره.

4- الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة ورفع الغموض بشأن بعض التعاملات الدولية.

5- إنشاء جهاز آمني مستقل مرتبط بهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) والملك للقبض والوقوف على مرتكبي أعمال الفساد، بما فيهم رجال النيابة والسلك القضائي والمسئولين.

قائمة المراجع العلمية

القرآن الكريم:

- سورة القصص. (رقم 28). (84 آية). (الآية 77).

قائمة المراجع العلمية باللغة العربية:

أولاً: الكتب العلمية:

- صبيح، أحمد مصطفى(2016م). **الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد**. (ط1). (ص 766). (مصر). (مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع). (مرجع إلكتروني).

- الظفيري، مريم محمد صالح (2002 م). **مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات**. (ط1). (ص 433). (دار ابن حزم). (المكتبة الشاملة الحديثة). (مرجع إلكتروني).

- علي، مجاشع حمد (2016م). **التلفزيون والفساد دور التلفزيون في مكافحة الفساد**. (ط1). (ص 275). (مصر). (العربي للنشر والتوزيع). (مرجع إلكتروني).

- كرم، عبد الواحد (2015م). **الجوانب القانونية لمكافحة الفساد في العراق**. (ط1). (ص 196). (الأردن). (دار دجلة ناشرون وموزعون). (مرجع إلكتروني).

ثانياً: الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه):

- إبراهيم، هشام عثمان (2010م). **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دراسة مقارنة**. (بدون طبعة). (ص 413). (جامعة أم درمان). (دار المنظومة).

- بن النية، شهيرة (2020م). **سياسة مكافحة الفساد الإداري في الجزائر: دراسة نظرية.** (بدون طبعة). (126 ص). (بدون نشر). (جامعة محمد بوضياف).

- حنان، قاجي (2016م). **دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد**. (بدون طبعة). (ص 104). (بدون نشر). (جاية). (جامعة عبد الرحمان ميرة).

- داود، عماد الشيخ (2004م). **الشفافية ومراقبة الفساد**. (بدون طبعة). (بيروت). (مركز دراسات الوحدة العربية). (دار المنظومة).

- سعيد، محمد حسن والعنكبي، نزار جاسم (2022م). **وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد**. (بدون طبعة). (178 ص). (جامعة الشرق الأوسط). (دار المنظومة).

- سعيد، محمد حسن (2019م). **وسائل القانون الدولي لمكافحة الفساد**. (بدون طبعة). (ص 187). (بدون نشر). (جامعة الشرق الأوسط). (الأردن).

- قاسم، كريمة (2014م). **أجهزة الرقابة في الوقاية ومكافحة الفساد**. (بدون طبعة). (ص101). (بدون نشر). (جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي-).
- هيجان، عبد الرحمن(2011م). **مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية.** (بدون طبعة). (الرياض). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

المجلات:

- بو جعدار، هاشمي (2018م). **الفساد: صوره، مخاطرة وآليات مكافحته. مجلة العلوم الإنسانية.** (العدد49). (ص 12). (جامعة منتوري قسنطينة).
- السامرائي، حذيفة عبود مهدي (2019م). **الفساد: مفهومه وأنواعه وعلاجه في منظور الشريعة الإسلامية. (مجلة الجامعة العراقية).** (العدد 43، الجزء 1). (الجامعة العراقية – مركز البحوث والدراسات الإسلامية).
- عبد الجليل، سماح السيد (2021م). **الفساد الإداري: مفهومه وأسبابه وآليات القضاء عليه. (المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية).** (العدد19). (ص 38). (المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب).
- محمدين، سيد أحمد(2021م). **ظاهرة الفساد: ماهيتها ومظاهرها وأشكالها واستراتيجية مواجهتها (دار المنظومة).** (العدد 174). (جمعية إدارة الأعمال).
- ممدوح حسن أحمد، شريهان(2018م). **جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة**. المجلة القانونية، (المجلد 4، العدد 4). (ص2-30).

الدوريات:

- حضاض، محمد (2017م). **مقال صحفي عدالة الملك تُعيد كارثة "سيول جدة" للواجهة.. لن تنجو هذه المرة**. سبق. https://sabq.org/saudia/fd9kvq
- الحليان، عيسى(2014م). **الفساد المهني**. العربية. الرياض. المملكة العربية السعودية. الفساد المهني (alarabiya.net).
- السجان، سلطان (2021م). **آليات الرقابة في الأجهزة الحكومية**. صحيفة مال. المملكة العربية السعودية. https://maaal.com/2021/10/
- والي، غادة (2021م). **مكافحة الفساد في أفريقيا يساعدها غي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** اليوم السابع. مصر. https://www.youm7.com/story/2021/12/14/.
- وكالة الأنباء السعودية واس (2020م). القاهرة. مصر. https://www.spa.gov.sa/2171064
- وكالة الأنباء السعودية واس (2021م). جدة. المملكة العربية السعودية. https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2311019
- صحيفة الرياض (2021م). **المملكة تفاخر بجهودها في مكافحة الفساد كمنجزات مهمة**. الرياض. المملكة العربية السعودية. https://www.alriyadh.com/1923142

- نزاهة" تباشر **13 قضية جنائية لضباط ومسؤولين منها رشوة واستغلال نفوذ وتحويلات بنكية مشبوهة وعقود لمشاريع دون تنفيذها (2022م).** سبق. https://sabq.org/saudia/
- هيئة النزاهة ومكافحة الفساد(الأردن). http://www.jiacc.gov.jo/Ar/Pages/.

رابعاً: أهم التقارير والأنظمة والوثائق العلمية:

الأحكام القضائية:

- الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الجزائية بمحافظة جدة بتاريخ 1442هـ.

الأوامر ملكية:

- أمر ملكي رقم أ/277 بتاريخ 1441/4/15هـ. صحيفة عكاظ (2019م). الرياض. المملكة العربية السعودية.

خامساً: المراجع عبر شبكة الإنترنت:

- المنصة الوطنية الموحدة.
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC214.
- منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد.
https://www.transparency.org/en/about.
- منظمة الأمم المتحدة.
/https://www.un.org/ar/about-us
- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).
https://www.interpol.int/ar/3/3.
- منظمة التعاون الإسلامي.
https://www.oic-oci.org/page/?p_id=61&p_ref=27&lan=ar.
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(2020م). الأمم المتحدة. لبنان.
https://www.undp.org/ar/lebanon/projects
- المكتب المركزي السعودي للإنتربول.
https://www.moi.gov.sa/wps/portal/Home/sectors/interpol/contents
- الاتحاد الأوروبي(2020م).
https://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-informed/news/alatwhad-alawrwby-ynzwm-wrsht-aqlymywt-hwl-astratyjywat-altwawn-byn-wkalat.
- كلمة رئيس البنك الدولي(2013م). مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية حول مكافحة الفساد.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2013/01/30/world-bank-group-president-jim-yong-kim-speech-anti-corruption-center-for-strategic-and-international-studies

- المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح (2022). توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف):
https://amlu.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/
- نظام مكافحة الرشوة لعام (1412هـ – 1992م). موقع هيئة الخبراء:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/75e963c8-9ff3-4d10-88a4-a9a700f17f21/1.
- نظام مكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية لعام (1426هـ – 2005م).انظر موقع هيئة الخبراء:
.https://laws.boe.gov.sa/boelaws/laws/lawdetails/905e11b3-4d66-496c-9c1b-ad240106367f/1
- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام (1428هـ – 2007م). انظر موقع هيئة الخبراء.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/25df73d6-0f49-4dc5-b010-a9a700f2ec1d/1.
- نظام مكافحة الغش التجاري لعام (1429هـ – 2008م). انظر موقع هيئة الخبراء.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/de92c064-d09e-4c61-89cc-a9a700f1b471/1
- تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (1432هـ – 2011م). انظر موقع هيئة الخبراء.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/7d36fabe-eabc-42b0-a536-a9a700f2d66f/1
- نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله (1439هـ – 2017م). موقع هيئة الخبراء.
https://laws.boe.gov.sa/Boelaws/Laws/LawDetails/57694209-3eed-46c7-a5d8-a9ed012761d4/1.
- نظام مكافحة غسل الأموال (1439هـ – 2017م). موقع هيئة الخبراء،
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/0657dfce-95f8-463a-9d87-aa3900ec7b51/1
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html.
- الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 1988م.
https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_ar.pdf.
- القرار رقم 52 / 87 التعاون الدولي على مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية.
https://www.un.org/ar/ga/52/res/res52087.htm .
- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
https://nshr.org.sa/wp-content/uploads/2014/08/868.pdf.
- مذكرة تفاهم بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
https://nauss.edu.sa/ar-sa/news/Pages/2-10-2021.aspx.
- اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي.
https://www.tahkeem.ae/contents/files/rule_c.pdf.
- اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية-2000م– والبروتوكولات المكملة لها.
https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html.

ISSN: 2706-6495

قائمة المراجع العلمية باللغة الإنجليزية:

- The International standards on combating money laundering and financing of terrorism& proliferation (2022). The (FATF) Recommendations.
https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pd

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الباحثة/ ايلاف أحمد راشد النجادى، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.
(CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v4.44.8